جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدارسات العليا
قسم القانون
القانون العام

ثنائية المسؤولية الناشئة عن حوادث المرور في التشريع العراقي

رسالة تقدم بها الطالب

عدي حاتم جبر

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نبيل درجة الماجستير في القانون / القانون العام

بإشراف

أ.د تميم طاهر احمد
أستاذ القانون الجنائي

١٤٤٥هـ ٢٠٢٣م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة ، الآية (١١)

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نحمدك ربي حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك الذي قدرنا على إتمام هذا العمل المتواضع وأتمنى من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا.

إلى من رعاني وانتعشت به أيامي في الشدة والرخاء وكان السند الوافي في مواصلة درب الدراسة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، كان له الفضل في بلوغي التعليم العالي....

(والدي الغالي) رحمه الله

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز وأرشدتني ورعتني بدعواتها وحنانها ومن تقاسمت معي فرحي وحزني إلى ريحانة الدنيا وعيناي....

(أمي الحبيبة) حفظها الله

إلى كل من ساهم في إنجاح هذا الجهد اهدي لكم رسالتي هذه

شكر وعرفان

((رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ))

- صدق الله العظيم - سورة النمل: ١٩

بعد الحمد لله سبحانه وتعالى وشكره ثم الصلاة والسلام على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، الشكر لله أولا وأخيرا، فله الحمد والمنة، ألا بفضل الله تتم الصالحات

اتقدم بخالص الشكر والتقدير الجزيل للدكتور "تميم طاهر احمد " الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة وعلى توجيهاته القيمة ونصائحه وجهوده المتميزة ورعايته لنا في إنجاز هذه الدراسة وإنهائها بنجاح.

فبارك الله بجهوده وسدد على دروب الخير خطاه.

كما اتوجه بخالص الشكر إلى أساتذتنا الأعزاء أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة.

وكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد، جزاهم الله خير الجزاء

المستخلص

تهدف الدراسة الى بيان ثنائية المسؤولية الناشئة عن حوادث المرور في التشريع العراقي، وبيان ثنائية الخطأ الجنائي والمدني وموقف القضاء العراقي، فضلا عن التعرف على إجراءات طلب التعويض بموجب قانون التأمين الالزامي. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها ان هناك ضرورة وحاجة إلى إعادة النظر ببعض الجوانب التي عالجها المشرع العراقي المتعلقة بالحوادث المرورية، فضلا عن ان هناك اتجاها فقهيا يرى ان العقوبات المترتبة على الحوادث المرورية التي وردت في القانون غير كافية للحد من تلك الحوادث، وتوصلت الدراسة الى استنتاجات عدة أهمها إن التنظيم الموجود حالياً في العراق لمسألة التأمين الإلزامي عن حوادث المركبات هو نظام مضطرب لوجود نصوص متعارضة فيما بينها وغير متكاملة والسبب في ذلك هو كثرة التعديلات التي أجريت على قانون التأمين الإلزامي بحيث انتقل من الطبيعة التعاقدية إلى الطبيعية القانونية. وإن هذا التعارض قد أدى إلى حرمان الكثير من المتضررين من حقوقهم لعدم تمكنهم من معرفة القواعد السارية والتي تشمل قضاياهم. وإنَّ من تسبب في وقوع حوادث المركبات يكون مسؤولا عن الضرر أيا كان هذا الشخص سواء أكان شخصاً طبيعياً (الأفراد) أو معنوياً ممثلاً بالحكومة المركزية أو المحلية والمؤسسات العامة والدوائر الرسمية ويخضع هؤلاء الاشخاص لأحكام القانون العام وتقع مسؤولية الاشخاص متى كانت الأشياء التي تحت حراستها أو تحت رقابتها يترتب عليها تعريض الحياة الإنسانية للخطر ويتعين إيقاع الجزاءات التي تتلاءم مع طبيعتها كالحكم بالتعويض طبقا للقواعد العامة.

وأوصت الدراسة بأن يعيد المشرع العراقي تنظيم تشكيل اللجان المختصة في شركة التأمين لتنظيم طلبات التعويض وفقاً للتأمين الإلزامي ويزيد من عددها خصوصاً في المحافظات الكبيرة مثل بغداد والبصرة والموصل لكي تتمكن هذه اللجان من مسايرة الأعداد المتزايدة من الطلبات المتعلقة بالتعويض عن الأضرار البدنية الناتجة عن حوادث المركبات. ويجب وضع قواعد قانونية أكثر صرامة لتحقيق الأمن المروري، والحرص على عدم التساهل مع المخالفين لتجنب المآسي الناتجة عن حوادث المركبات في الطرق الداخلية أو الخارجية والتي أصبحت تشكل عبء كبير على الدولة والمجتمع بصفة عامة؛ لأن النفس البشرية لا تعوض.

المحتويات

المحتوى	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
شكر وعرفان	ج
المستخلص	د
المحتويات	هـ–و
المقدمة	**١–٥**
اولاً: أهمية الدراسة	٢
ثانياً: اشكالية الدراسة	٣
ثالثاً: اهداف الدراسة	٣–٤
رابعاً: فرضية الدراسة	٤
خامساً: منهج الدراسة	٤
سادساً: هيكلية الدراسة	٤–٥
الفصل الأول **المسؤولية الجزائية المترتبة على الدعوى المرورية**	٦–٧١
المبحث الأول: ماهية المسؤولية الجزائية في الدعوى العمومية	**٧–٣٥**
المطلب الأول: أساس المسؤولية الجزائية في حوادث المرور	٧–٢٤
الفرع الأول: تعريف المسؤولية الجزائية لغة واصطلاحاً	٨–١٥
الفرع الثاني: تعريف المسؤولية الجزائية فقهاً وتشريعياً	١٦–٢١
الفرع الثالث: أساس المسؤولية الجزائية	٢١–٢٤
المطلب الثاني: صور المسؤولية الجزائية حسب الحادث المروري	٢٤–٣٥
الفرع الأول: المسؤولية الجزائية العمدية	٢٥–٣٠
الفرع الثاني: المسؤولية الجزائية غير العمدية	٣١–٣٤
الفرع الثالث: المسؤولية الجزائية في المخالفات	٣٤–٣٥
المبحث الثاني: مكانة الخطأ والضرر في تحديد المسؤولية الجزائية	**٣٦–٧١**
المطلب الأول: مدلول الخطأ في المسؤولية الجزائية	٣٦–٥٢

الفرع الأول: تعريف الخطأ في المسؤولية الجزائية	٣٧-٤٣
الفرع الثاني: صور الخطأ عن حوادث المرور	٤٤-٤٩
الفرع الثالث: ثنائية الخطأ الجنائي والمدني وموقف القضاء العراقي	٤٩-٥٢
المطلب الثاني: الآثار المرتبة على الحوادث المرورية	٥٣-٧١
الفرع الأول: القواعد القانونية الوقائية في قانون المرور	٥٣-٦٢
الفرع الثاني: الجزاء الجنائي في قانون المرور	٦٢-٧١
الفصل الثاني **المسؤولية المدنية المترتبة في حوادث المركبات**	**٧٢-١٣٤**
المبحث الأول: ماهية المسؤولية المدنية عن حوادث المرور	**٧٣-٩٨**
المطلب الأول الأساس القانوني لمساءلة سائق المركبة	٧٣-٨٦
الفرع الأول: تعريف الدعوى المدنية الناشئة عن حوادث المرور	٧٤-٧٨
الفرع الثاني: أساس تبعية الدعوى المدنية الناشئة عن حوادث المرور	٧٨-٨٦
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للدعوى المدنية الناشئة عن حوادث المركبات	٨٦-٩٨
الفرع الأول: المسؤولية المدنية الناشئة عن ميكانيكية المركبة	٨٦-٩١
الفرع الثاني: الدعوى المدنية القائمة على الإخلال بعقود نقل المركبات	٩٢-٩٨
المبحث الثاني: الآثار المترتبة على المسؤولية في حوادث المرور	**٩٩-١٣٤**
المطلب الأول: تقدير التعويض المترتب على المسؤولية المدنية	٩٩-١١٨
الفرع الأول: مدلول التعويض عن حوادث المرور وأنواعه	١٠٠-١٠٤
الفرع الثاني: السلطة التقديرية للقاضي في تعويض الأضرار الناشئة عن حوادث المرور	١٠٥-١١٨
المطلب الثاني: إجراءات طلب التعويض بموجب قانون التأمين الالزامي	١١٨-١٣٤
الفرع الأول: ماهية التأمين الالزامي في حوادث المركبات	١١٩-١٢٢
الفرع الثاني: حدود التأمين الالزامي	١٢٢-١٣٤
الخاتمة	**١٣٥-١٣٩**
اولاً: الاستنتاجات	١٣٥-١٣٧
ثانياً: التوصيات	١٣٧-١٣٩
قائمة المصادر	١٤٠-١٥٣